

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب سالم لبيض
دائرة مدنين

تونس في: 05 افريل 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من السيد النائب سالم لبيض الى السيد وزير الداخلية

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و 146 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الداخلية بسؤال كتابي.

تحية طيبة.

السؤال :

حول الاستفسار على الوضعية السيد عبد الله الغافي اصيل مدينة اجيم جربة وصاحب بطاقة تعريف وطنية عدد 03556978 وحاجب سابق بمعتمديه .

حيث انه تمت احالته على التقاعد في 30 جوان 2011 ولما تقدم بمطلب التقاعد تمت اجابته من طرف CNSS و CNRPS ان الادارة لم تقم بصب المال اللازم للخزينة CNRPS علما وانه تقدم الى القضاء وحكم لفائدته في 04 مارس 2016, لكن ولاية مدنين لم تلتزم بتطبيق الحكم والى يومنا هذا لم يتحصل على مرتب التقاعد.

مجلس نواب الشعب السوارذات
05 افريل 2018
رسمي ببارقة... عدد 28/5

النائب

سالم لبيض

المصاحيب:

نسخة من حكم
المعرف الوحيد
نسخة من ب.ت.و.

- رد CNSS

- رد CNRPS

3



الجمهورية التونسية
وزارة العدل
المحكمة الابتدائية بمدنين
20798

شهادة في عدم استئناف

يشهد كاتب المحكمة الابتدائية بمدنين،
انه تبين بعد مراجعة دفتر تلقي مطالب الاستئناف في القضية عـ 1734 / د
المحكوم فيها بجلسة يوم 15 / 12 / 2015 الصادر عن دائرة الضمان الاجتماعي
بابتدائية مدنين لم يقع الطعن فيها بالاستئناف لحد تاريخ اليوم 28 / 03 / 2016 .
سلمت هاته الشهادة بطلب من عبدالله الفافي للاحتجاج بها لدى من له النظر

حرر بمدنين: 2016/ 03/28

كاتب المحكمة
ضو حديدان

اطلع عليه في تاريخه
للتعريف بامضاء الكاتب
السيد: ضو حديدان
مساعد رئيس كتابة المحكمة
وحيدة المنصوري

نسخة من حكم...
بإسم الشريعة التونسية أصدرت محكمة...
الحكم الاتي لعدله

حكم ضمان اجتماعي

28699
(م)

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
المحكمة الابتدائية بمدنين

القضية: ع-1734-د

تاريخ الحكم: 2015-12-15

تلخيص القاضي:

السيد طارق مقنين.

الحمد لله،

أصدرت المحكمة الابتدائية بمدنين حال انتصابها للقضاء في مادة الضمان الاجتماعي بجلستها العمومية المنعقدة بقاعة الجلسات بقصر العدالة بمدنين يوم الثلاثاء 15-12-2015 برئاسة السيد طارق مقنين قاضي الضمان الاجتماعي الممضي أسفله بها وبمساعدة كاتب المحكمة السيدة شادلية مجبري.

الحكم الاتي بيانه بين:

المدعي: عبد الله بن احمد الفافي.

قاطن بالمنطقة الأولى اجيم جربة.

من جهة

المدعي عليه:

1- ولاية مدنين في شخص ممثلها القانوني. مركز ولاية مدنين.

2- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في ش. م ق مقر فرعه مدنين.

3- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ش. م. ق بمقر فرعه مدنين.

من جهة أخرى

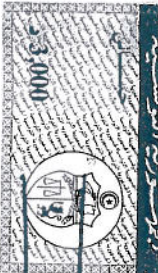
بمقتضى عريضة الدعوى المقدمة بموجب مطالب كتابي بتاريخ 26-02-2015 والمبلغه للمدعي عليهم بالطريقة الإدارية والمتضمنة استدعاؤه للحضور لدى هذه الكتابة للنظر في الدعوى الآن بيان موضعها.

موضوع الدعوى

يعرض المدعي انه انتدب للعمل مع ولاية مدنين بمركز معتمدية اجيم جربة منذ 02-01-1989 والى غاية يوم 30-06-2011 بخطة حاجب وبصفة متواصلة وبدون انقطاع وقد حصل له العلم بعدم دفع مستحقات الخاصة به المتعلقة بالتغطية الاجتماعية طالباً تسوية وضعيته الاجتماعية.

الإجراءات

حيث قينت القضية بكتابة المحكمة بالدفتري المعد لغرضها تحت ع-1734-د ونشرت بالجلسة الصلاحية ليوم 24-03-2015 وبها حضر المدعي وأفاد انه اشتغل بمركز معتمدية اجيم بخطة حاجب من جانفي 1989 إلى 3 جوان 2011.



حيث لم تتول ولاية مدنين تغطيته اجتماعيا عن الفترة المذكورة طالب إلزامها بدفع مساهمات التغطية الإجتماعية وطلب سماع بينته وحضر ممثل الصندوقين وطلبا صرف القضية للطور الحكمي

وحيث لم يحضر ممثل ولاية مدنين وبلغه طبق القانون لذا باعت المحاولة الصلحية بالفشل وقررت المحكمة صرف القضية للطور القضائي بجلسة يوم 21-04-2015 .

وحيث تتالي نشر القضية بعدة جلسات آخرها جلسة يوم 08-12-2015 وبها حضر ممثل الصندوق وتمسكا وكذلك المدعي وعليه حجزت القضية للتأمل والحكم بجلسة يوم 15-12-2015 وبها وبعد التأمل صرح علنا بالحكم التالي.

المحكمة

حيث كانت الدعوى تهدف إلى طلب الحكم وفق عريضة افتتاحها.

حيث لم يحضر ممثل القانوني لولاية مدنين وبلغه طبق القانون.

حيث قدم المدعي تاييدا لدعواه شهادة في حالة اجتماعية ونسخة ضوئية من مطلب أجازته إلى معتمد اجيم بتاريخ 31-08-1990 ونسخة من بطاقة عمل بمعتمدية اجيم جربة وشهائد معرفة بالإمضاء 23-03-2015 .

حيث اقتضى نظر المحكمة سماع بينة المدعي بتاريخ 21-04-2015 حيث شهد الشاهد المقدم بعمل المدعي بمعتمدية اجيم منذ سنة 1989 إلى حين خروجه للتقاعد بدون انقطاع وذلك بخطة حاجب.

حيث ثبت للمحكمة بما لا يدع مجال للشك اشتغال المدعي بمعتمدية اجيم خلال كامل المدة المطلوبة دون انقطاع وذلك من خلال شهادة الشهود والوثائق المقدمة المظروفة بالملف .

حيث اقتضى نظر المحكمة تكليف الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية باحتساب مساهمات التغطية عن الفترة 02-01-1989 إلى 30-06-2011.

حيث أنهى الصندوق أعماله صلب تقريره المؤرخ في 10-11-2015.

حيث والحالة تلك إتجه القضاء بإلزام ولاية مدنين في شخص ممثلها القانون بدفع مبلغ قدره خمس وعشرون ألف وسبع ديناراً و539 مليم (25007,539 د) بعنوان مساهمات التغطية الواجبة قانوناً عن الفترة الممتدة 02-01-1989 إلى 30-06-2011.

حيث تحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليه طبق الفصل 128 م م م ت.

لمحة الأسرار

قضت المحكمة ابتدائياً بإلزام ولاية مدنين في شخص ممثلها القانون بأن تؤدي للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية ولفائدة عبد الله بن احمد فافي مبلغ خمس وعشرون ألف

1734-3 -

وسبع دينار و 539 مليما (25007,539 د) بعنوان مساهمات التغطية الإجتماعية الواجبة قانونا عن الفترة الممتدة من 02-01-1989 إلى 30-06-2011 وحمل المصاريف القانونية عليه والرفض في ما زاد على ذلك.

وبناء على ذلك فإن رئيس الجمهورية
التفهمية يأمر ويأذن سائر العدول المتفهمين
بأن ينفذوا هذا إن طلب منهم ذلك والوكلاء
العامين ووكلاء الجمهورية بأن يساعدوا على
ذلك سائر أمري وضباط القوة العامة بالإعانة
على تحقيق تنفيذه عندما يتطلب منهم ذلك
بصفة قانونية وبموجب ذلك أمضى هذا



الحمد لله
وباسفل أصل الحكم امضاء السادة
القضاة المذكورين بالحكم



نسخة طبق الأصل

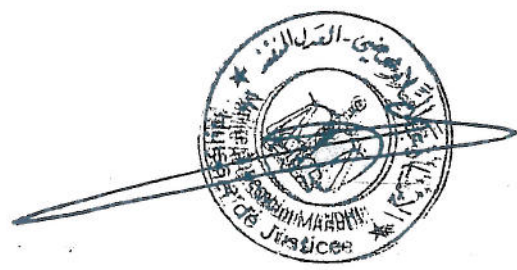
كاتب المحكمة

[Handwritten signature]

إطلعنا عليه للتعريف بامضاء
كاتب المحكمة
السيدة *[Handwritten name]*
في 3 مارس 2016
رئيس النيابة

[Handwritten signature]
نور الدين طلال

الحمد لله عرض على أنا العدول المنفذ الممضى أسفله
هذا الحكم وتم الاعلان به في 03/12/2016
المحضر عند: 3481
وتمت فيه
الإجراءات
وأرجع إلى النيابة
للمتابعة



يرسل من قبل المرسل A remplir par l'expéditeur

المرسل إليه
العنوان
البلد

البلد
العنوان
المرسل إليه

طرد بريدي
حواله عادية

طرد بريدي
حواله عادية

مراسلة مجانية
حواله تيزيل
عقود استرجاع التوبة

مراسلة مجانية
حواله تيزيل
عقود استرجاع التوبة

Envoi N° RR 120 260 020 TN

رقم البعثة

Date التاريخ

8-3
8
4100
2018
EDENINE

LA POSTE TUNISIENNE البريد التونسي

20 - منشورات بريدية / CN07 (سنة 515) Rev 2013

إشعار بالاستلام / بالدفع / بالتزليل
Accusé de Réception / Paiement / Versement

البعثة موضوع هذا الإشعار : été - تم تسليمها
Payé تم دفعها
Versé au CCP نزلت بالحساب البريدي الجاري

يعاد إلى (يفر من قبل المرسل l'expéditeur)
A renvoyer à : (A remplir par l'expéditeur)

المرسل
العنوان
المدينة

المرسل
العنوان
المدينة

الترقيم البريدي Code Postal

الترقيم البريدي Code Postal

مكتب الإيداع

مكتب الإيداع

15967956

8-3
8
4100
2018
EDENINE

مكتب تيزيل
Bureau de distribution

مكتب الإيداع
Bureau de dépôt

Signature du destinataire ou son délégué en date

Signature du destinataire ou son délégué en date



الإدارة المركزية للجرايات

د / ز / د

تونس في 14... 14... 2010... جانفي

502400

إليريغ : مكتوبكم الموجّه إلى رئاسة الجمهورية موضوع إحالة مكتب
العلاقات مع المواطن بوزارة الشؤون الإجتماعية و التضامن و التونسيين
بالخارج عدد 19750 بتاريخ 22 ديسمبر 2009 .

عريضة عدد : 909 545

المضمون الإجتماعي عدد : 80 849 137

العدد الرتبي : 337 793

الموضوع : إعلام .

السيد عبد الله بن أحمد الفاني

المنطقة الأولى

- 4180 أجيم جربة -

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه ، و المتعلّق بطلب الحصول علي جراية
شيخوخة طبقاً لتراتبية الأحكام الإستثنائية للقانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ
في 12 سارس 2002 المتعلّق بنظام الضمان الإجتماعي لبعض الأصناف من العملة
في القطاعين الفلاحي و غير الفلاحي ، أتشرّف بإعلامكم أنّ القانون المذكور قد إستثنى
من مجال تطبيقه المضمونين الإجتماعيين الذين ينتفعون بجراية وفق نظام قانوني آخر
للضمان الإجتماعي .

و بما أنّكم تنتفعون بداية من غرة نوفمبر 2002 ، بجراية شيخوخة في نطاق تراتيب
الإتفاقية التونسية الفرنسية للضمان الإجتماعي ، فإن أحكام القانون المذكور أعلاه ،
لا تنطبق عليكم .

تفضلوا ، سيدي ، بقبول فائق التحية .

عن الرئيس المدير العام

كاهية رشيد مصلحة
عواطف بهلول

المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة

49 شارع الحبيب بورقيبة، تونس. الهاتف: 71 786 744



بطاقة مضمون إجتماعي



الجمهورية التونسية
بطاقة التعريف الوطنية



03556978



اللقب الفافي
الاسم عبدالله
بن احمد بن عبدالله
تاريخ الولادة 01 فيفري 1942
مكانها اجيم جربة

تونس في: 25 أبريل 2018

من وزير الداخلية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب



الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي موجه من النائب سالم لبيض.

المرجع: مكثوبكم عدد 661 بتاريخ 16 أبريل 2018.

وبعد،

تبعاً لمكثوبكم المذكور بالمرجع أعلاه، والوارد على مصالح وزارة الداخلية بتاريخ 16 أبريل 2018، والمتعلق بإحالتكم لسؤال كتابي توجه به لنا النائب بمجلس نواب الشعب سالم لبيض وذلك على معنى الفصل 96 من الدستور والفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، والذي يتساءل فيه النائب المحترم عن: "وضعية السيد عبد الله الفافي والصادر لفائدته الحكم الابتدائي في مادة الضمان الاجتماعي عن المحكمة الابتدائية بمدنين عدد 1734 بتاريخ 15 ديسمبر 2015 ضد ولاية مدنين".

وجواباً عن ذلك أتشرف بإفادتكم بأن المواطن المذكور بسؤال السيد النائب قد تحصل مثلما هو مبين بالوثائق المصاحبة لنص السؤال على الحكم الابتدائي ذو العدد والتاريخ المذكورين سابقاً والقاضي "بالزام ولاية مدنين في شخص ممثلها القانوني بأن تؤدي للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ولفائدة عبد الله بن أحمد فافي مبلغ خمسة وعشرون ألف وسبعة دینار و593 مليمات بعنوان مساهمات التغطية الاجتماعية الواجبة قانوناً عن الفترة الممتدة من 02 جانفي 1989 إلى 30 جوان 2011"، هذا وقد تولى المعني بالأمر بتاريخ 04 مارس 2016 تبليغ النسخة التنفيذية من هذا الحكم إلى مصالح ولاية مدنين عن طريق العدل المنفذ عبد السلام محضي.

والجدير بالتذكير في هذا المجال بأن مصالح الولايات (ومن بينها ولاية مدنين) قد تم إلحاقها برئاسة الحكومة منذ 20 ماي 2016 وإلى غاية 05 جوان 2017 وذلك تبعاً لإلحاق الإدارة العامة للشؤون الجهوية (الهيكل المعني بالإشراف على الولايات بوزارة

الداخلية) برئاسة الحكومة أيضا وذلك عملاً بأحكام الأمر الحكومي عدد 591 لسنة 2016 المؤرخ في 20 ماي 2016 والأمر الحكومي عدد 729 لسنة 2017 المؤرخ في 5 جوان 2017.

وفي سياق متصل تفيد مصالح ولاية مدنين بأنها تولت إستشارة الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بتاريخ أفريل وأكتوبر 2016 بشأن تنفيذ الحكم المذكور آنفا باعتبار أن المعني بالأمر قد إشتغل بمصالح الولاية بصفة عامل عرضي وعلى حساب الحضائر الجهوية، مع الإشارة في هذا الصدد إلى أن الرأي الإستشاري لمصالح رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية) ينص على أن عملة الحضائر يخضعون فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية إلى القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وإلى أحكام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون المذكور، وأن التغطية الاجتماعية لعملة الحضائر لم تشملهم إلا بداية من سنة 2006.

وكما تولت مصالح ولاية مدنين بغاية تسوية وضعية العون المذكور إستشارة ومكاتبة كل من الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الداخلية حول هذه المسألة.

هذا وستتم إفادة السيد النائب بمعطيات إضافية حول هذه المسألة حال إستكمال الإجراءات الإدارية والقانونية.

للتفضل بالإطلاع، ولما يتعين.

والسلام
وزير الداخلية
لطيف زراهم